



المناضل

Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من منع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 21 ديسمبر 2023

حراك شغيلة التعليم: مقتضيات دقة المرحلة

• وحدة شغيلة التعليم: من التنسيقيات وتعاونها
تقرآن-ون في هذا الملف إلى اتحاد شغيلة التعليم بالمغرب

• ساعات العمل المرهقة بالتعليم؛ آن
الوان لرفع الصوت من اجل تقليصها.

• دفاعا عن النزاهة الفكرية والنضالية...
دفاعا عن النقابة المناضلة



• لماذا علينا المطالبة بتقليص عدد ساعات
عمل أستاذ السلك الابتدائي؟

• تقشف وشح إزاء قطاع التعليم والخدمات الاجتماعية العمومية؛
وتبذير وسخاء إزاء رأس المال

• الوقاية من الأخطار المهنية لدى
المدرسين

• مهنة التدريس: مصاعب، مخاطر، أمراض...



حراك شغيلة التعليم: مقتضيات دقة المرحلة

افتتاحية المناضل-ة 2023/12/21



ستلجأ الدولة الى الخداع لتفكيك وحدة شغيلة التعليم، وثبت الاشاعة لتسميم الأجواء، وإحباط المعنويات، وتسريب ممنهج للوشاية لزرع الشك والريبة بين المناضلين والمناضلات وبين التنسيقيات، وسترفع درجات القمع الإداري والتضييق على الحريات وتحريك إعلامها وأحزابها وشركائها من جمعيات وقيادات «نقابية»... الخ، بغاية تدمير الدينامية النضالية وتفكيكها ودفنها للأبد حتى لا تظل عقبة بوجه الهجمات القادمة التي لا تقل خطورة على مكتسبات شغيلة التعليم.

دقة المرحلة واضحة بعد كل أشواط العراك بوجه دولة ترفع أكثر فأكثر عصا القمع، وتسعى لتشتيت صفنا. إننا في طور حاسم يستلزم تمتمين وحدتنا، والاستفادة من دروس معارك سابقة خاضتها أقسام من الشغيلة، بانتصاراتها وانتكاساتها.

لقد أجبر حراكنا الدولة على إعطاء ما كانت ترفضه، أمام رأي عام شعبي متعاطف معنا ومناصر، ولا شك ان هذا سيحفز اقساماً أخرى من شغيلة المغرب، ومجمل الكادحين، على رفع المطالب بوجه الدولة، والكفاح من أجلها. وهذه الهزيمة التي ألحقناها بالخصم تدفعه إلى السعي إلى القضاء على الحراك بتشتيته بالقمع والمناورات، لنعود الى العمل محطمي المعنويات خائري القوى، لنكون عبرة للآخرين، ولتستأنف الدولة عدوانها الغاشم على الحقوق والمكاسب.

مكسبنا الكبير، أي اتحادنا، يجب أن نصونه ونعززه بالعمل على صهره في إطار واحد، اتحاد لشغيلة التعليم، إطار نضال دائم يكرس الوحدة والديمقراطية والكفاحية ويمد جسور التعاون والتآزر مع جماهير مستغلي الشعب المغربي ومضطهديه. هذا لأننا سنحتاجه في ما ينتظرنا عما قريب من معارك تعد لها عدتها النوعية، من مشروع قانون لمنع عملي للإضراب وصل البرلمان، وتدابير جديدة لضرب ما تبقى من حقوق التقاعد، مثلاً لا حصراً.

إذا حافظنا على وحدتنا، بعد العودة الى العمل ظافرين، ستقوم قطاعات شغيلة أخرى بالاقتراء بنا، وتنشأ حركات عمالية، تعزز صفنا، وتقوي ميزان القوى بوجه الخصم المشترك، ما يفتح أفقا رحبة للتقدم في الفوز بكامل حقنا في ظروف عمل وحياة لائقين.

يخوض شغيلة التعليم بالمغرب منذ قرابة 3 اشهر كفاحا عارما لم يشهد تاريخ النضال العمالي بالمغرب مثيلا له قط. هذا الحراك انتفاضة حقيقية ضد الظلم الذي طال الشغيلة، بالإفراط في الاستغلال وبكثرة المهام، وفي ظروف عمل منهكة، وتحطيم القدرة الشرائية. وهو كذلك انتفاضة على القيادات النقابية البيروقراطية، بما هي تعبير عن خط سياسي في الساحة النقابية، يتعارض مع مصالح الشغيلة، ويضحي بها باسم خرافات «الشراكة الاجتماعية»، و«السلم الاجتماعي»، مساعدا الدولة على تنفيذ تعدياتها المتنوعة على الوظيفة العمومية والمدرسة العمومية وباقي الخدمات الاجتماعية....

لقد استطاعت الكفاحات التي خُصناها كل هذه المدة انتزاع تنازلات جزئية من الدولة، لم ترق بعد إلى مطالب الحراك اليوم، لكنها بلا أدنى شك ثمرة تضحيات آلاف الشغيلة، يتعين الحرص عليها، والسعي إلى استكمالها. إن ما انتزعه الشغيلة من الدولة يُثبت أن الكفاح الجماعي الحازم سلاح فعال لفرض المطالب وصبون المكاسب.

وإن أكبر مكسب يحوزه اليوم شغيلة التعليم هو هذه الوحدة العظيمة التي تحققت رغم جميع مناورات الخصم لتشتيت صفنا. والحفاظ عليها هو المهمة التي يجب أن نضعها نصب أعيننا عند الإقدام على أي خطوة، سواء للتقدم أو لتنظيم التراجع.

وإن ما يلحم هذه الوحدة ويُحکم تمتمينها إنما هو الديمقراطية، أي المشاركة الجماعية في القرار، بعد نقاش حر، وإقناع واقتناع، والتزام الجميع برأي الأغلبية. وتتجسد هذه الوحدة في تنظيم جموع عامة للأستاذة والأستاذات في المؤسسات، للتداول في المرحلة التي وصلها حراك الشغيلة، أي بنقاش جماعي هو الوحيد الكفيل بإنتاج موقف مفكر فيه. الاستبيانات، مع ما لها من فائدة تخاطب الأستاذ(ة) كفرد معزول(ة) لم يتفاعل مع زميلاته وزميلاته، ولم يغتن بآرائهم-هن.

التجميع العددي الآلي للآراء دون نقاش لا يبلور موقفا جماعيا. وحده النقاش والتحليل، أخذاً ورداً، إغناءً وتعديلاً، أي تشغيل العقل الجماعي، يبلور الموقف الجماعي فعلا.



وحدة شغيلة التعليم: من التنسيقيات وتعاونها إلى اتحاد شغيلة التعليم بالمغرب

بقلم: جنين داود



فما يجمعنا أعظم من خصوصيات هنا أو هناك، وكلنا مستهدفون ومستهدفات بضرب مكاسبنا وإنكار حقوقنا.

وطبعا يجب أن توضع لهذا الاندماج أسس وقواعد من شأنها أن تشكل اللحمة الضامنة لعدم تكرار تجارب الماضي التي سيطرت فيها البيروقراطيات.

أهم الأسس اعتماد الديمقراطية، فتغييبها هو الذي وسع الهوة بين الشغيلة والقيادات في التجارب السابقة، ودفع القيادات الى حضان الدولة. هذه الديمقراطية ستضمن تعدد الآراء وحرية التعبير وقابلية عزل المنتخبين إلى مسؤوليات الأجهزة، والتناوب على هذه المسؤولية بدورية معقولة ومضبوطة، وحفز مشاركة النساء بتدابير إرادية تقاوم الميل العادي إلى إقصائهن.

وإن ضمان حياة داخلية نشيطة دائمة، حتى في فترات السلم، ضرورة لإبقاء اتحادنا النقابي المنشود حيا ومنتجا على آفاق أرحب. وهذا بالتوفر على مقرات تشتغل كخلفية نحل حول مختلف جوانب تطوير العمل النقابي المباشر، والعمل النقابي غير المباشر بالاهتمام بالقضايا العامة خارج الهم النقابي الخالص: حياة الشغيلة الاجتماعية، وبنائها التحتية وخدماتها الاجتماعية، والبيئة والمساواة النسوية... النشاط الداخلي يعني الحيوية وهي ضرورة جدا للحفاظ على فعالية العمل النقابي الكفاحي اللازم.

وحدثنا أكبر مكاسب حراكنا، فلنحتم هذا المكسب العظيم بتجسيده في منظمة واحدة جامعة للشغيلة الذين صنعوا الوحدة ميدانيا.

من محتواه، لا سيما إذا كانت صيغ الاستجابة ناقصة الدقة والوضوح، أي أننا قد نكون مجبرين للعراك من جديد بشأن أمور اعتبرناها مكتسبة.

وفوق هذا وذاك، ينتظرنا هجوم آخر نوعي على جبهات متعددة، ثلاث منها رئيسية:

– أولها قانون الإضراب، الذي قبلت قيادات نقابية "الحوار بشأنه" في اتفاقها مع الدولة وأرباب العمل يوم 03 ابريل 2022. وإن كانت قيادات تدعي أنها مناضلة وتقبل جعل أداة النضال التي هي الإضراب موضوع تفاوض، فإنما يدل ذلك على هول ما ابتليت به الحركة النقابية المغربية من "قيادات". التفاوض يكون حول مطالب نتقدم بها لمن يُشغلنا، وليس لنزع سلاحنا الأساسي في الدفاع عن حرياتنا وعن حقوقنا ضد الاستغلال والقهر في العمل والافقار بالغلاء.

– ثاني الجبهات هي استئناف الهجوم على حقوقنا في التقاعد بعدما جرى من ضرب لها برفع سن التقاعد وإنقاص المعاش بتعديل طريقة حسابه والزيادة في الاقتطاعات.

– ثالث الجبهات: إلغاء ما تبقى من دعم لأسعار المواد الأساسية بمضاعفة ثمن غاز البيوت ثلاثة أضعاف سعره الحالي.

انتصارنا في المعركة الجارية ينمي إرادة النضال لدى شغيلة التعليم التي خاضت تجربة فريدة مديدة وموحدة، هذه الإرادة يجب أن تتصلب باستكمال التوحيد. هذا الاستكمال صيغته الأمثل هي بناء منظمة واحدة لشغيلة التعليم بالمغرب باندماج وانصهار المكونات الثلاثة التي خاضت معا معترك الحراك منذ زهاء ثلاثة أشهر. وحدة يجب تحقيقها بالتخلص من كل أنانية فئوية،

انتفضت شغيلة التعليم بالمغرب منذ ما يقارب ثلاثة أشهر لرد عدوان غاشم شنته عليها الدولة بالنظام الأساسي الجديد الذي يروم الإفراط في الاستغلال بزيادة المهام وتشديد العقوبات والإخراج من الوظيفة العمومية، وفوق هذا كله برفض تحسين القدرة الشرائية المتضررة بغلاء فاحش.

هذه الانتفاضة المجيدة لم يشهد تاريخ المغرب النقابي مثيلا لها، لا سيما أنها كانت في الآن ذاته انتفاضة ضد قيادات لم يبق فيها من الصفة النقابية غير الاسم، إذ باعت روحها فعدت أداة بيد الدولة تمرر بها تعدياتها على طبقة الأجراء والأجيرات.

حراك شغيلة التعليم كفاح خلق أدواته من القاعدة بتجاوب جماهير الشغيلة، رجالا ونساء، مُجسدة في التنسيق الوطني والتنسيقية الموحدة وتنسيقية التأهيلي، وكانت هذه القيادة ثلاثية الرؤوس نقيصة في وحدتنا حيث أدت إلى قيام بعض التمايز في الخطوات النضالية، نالت شيئا ما من شعور الوحدة الذي هو أساس الإقدام على النضال بمعنويات عالية. وقد عالجتنا هذه المشكلة بما مارسناه كقواعد من جهود ضاغطة في اتجاه الوحدة الميدانية. ولا شك أن أمثل شكل لتجسيد الوحدة هو توحيد القيادة في شكل تنسيق وطني يضم ممثلي المكونات الثلاث، لتصير وحدة برنامج النضال و وحدة الرؤية الخاصة بآفاق الحراك مضمونتين. وهذه حاجة ماسة لا تزال قائمة. لا سيما أننا مقدمون في الأيام القليلة المقبلة على الحسم في ما ستعطيه الدولة من باب تلبية مطالبنا.

كما أن الدولة لا بد أن تناور بعد فترة عندما ينتهي الحراك، كي تلتفت على ما أنتزع منها لإفراغه



دفاعا عن النزاهة الفكرية والنضالية... دفاعا عن النقابة المناضلة

بقلم: جنين داود



كبح الجماع والإعادة إلى جادة الصواب، وليس مسaire كل ما يصب في الاعتراض على الموقف بغته وسمينه.

الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي منظمة نضال بيد شغيلة التعليم، تضم نخبة من أفضل ما انجبتهم ساحة النضال، وكان لها شرف إنقاذ الهوية النقابية من الاتساح وفقدان الاعتبار الذي جرت إليه قيادات أخرى اختارت مجارة الدولة في موضوع النظام الأساسي الجديد وغيره من قضايا حقوق الشغيلة.

وما تعبر عنه قيادتها، بما وُهب من مقدرات تقدير الوضع واتخاذ الموقف اللازم منه، لا يعبر حتما عن رأي جميع أعضاء هذه المنظمة. وقد ارتفعت فعلا من داخلها، وهذه ليست المرة الأولى، أصوات ناقدة رافضة لموقف متخذاً وممارسة لديمقراطية. وعدم تمييز هذا إنما ينم عن نية النيل من فكرة النقابة ذاتها، أي فكرة التنظيم الدائم للشغيلة للنضال من أجل حقوقها. ولا ريب أن التهجم على فكرة النقابة قد يغري بعضاً ممن يعتقدون، خطأ، أن أشكال تنظيم مثل التنسيقيات تغني عن التنظيم النقابي، غافلاً عن الحاجة إلى منظمات نقابية دائمة وفي نفس الوقت إلى تنسيقيات كأداتين متكاملتين لا متعارضتين.

إن من ينساق وراء حملة لا مبدئية على النقابة، لأن مضمون تلك الحملة يوافق ما يراه مناسباً في هذه اللحظة [أي رفض موقف الجامعة]، سينقلب عليه المنطق الذي يحرك تلك الحملة غير المتعلقة، منطق تغيير النقاش بالحجة والسعي إلى الإقناع، والاستعاضة عنهما بالشتائم والتحامل دون تمييز.

إن من يشجع الأساليب الرديئة في التعامل مع المواقف داخل الحركة العمالية لا يخدمها بأي وجه، ولا يساعد على التربية النضالية التي يجب أن تسود داخل هذه الحركة. وفوق هذا وذاك، ليست منظمة النضال هذه أو تلك [نقابة كانت أم تنسيقية] هي الخصم، بل الخصم هو الدولة التي تجهز على الحقوق، وأي منظمة نضال هي حليف في كفاح مشترك لا يفسد الخلاف معه أواصر التعاون والتضامن الواجبة خدمة لمصلحة الشغيلة.

فلنتمسك بقواعد الديمقراطية وتدبير الخلاف داخل الحركة العمالية، فهذا من أسباب نجاح حراكنا المجيد.

منذ أن سارت قيادة الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي، مع التنسيق الوطني لقطاع التعليم يوم 15 ديسمبر على طريق التفاوض، فيما التنسيقيتان الأخريان القائدتان هما أيضاً لحراك شغيلة التعليم تم إقصاؤهما من طرف الدولة بمبررات واهية، ومع ما راج من نتائج ذلك التفاوض الذي عدته قواعد الشغيلة فاشلاً، انهالت على الجامعة (FNE) موجة عامة من الاعتراضات، منها الغث ومنها السمين، ومنها ما يفسد السمين بالغث.

التعبير عن رأي في موقف أمر عادي ومطلوب في حركة نضالية تجمع آلاف الشغيلة، وستقرر مصيرهم. وإتيان حجة الموقف المتخذ، والرد عليها بالحجة هو القاعدة السليمة للنقاش والتداول، في مناخ ديمقراطية واحترام متبادل. هذه هي تقاليد الحركة العمالية الأصيلة. لكن مع الأسف كان سلوك قيادة الجامعة الوطنية للتعليم مثارا لردود فعل غير سليمة بتاتا، ولا تمت بصلة لهذه التقاليد الأصيلة.

فالتحامل، والانحطاط بالكلام إلى مستوى القذف وتعبير الاستهزاء والتحقير، والعنف اللفظي (الذي قد يتحول بيسر إلى عنف مادي) وحتى التخوين، على نطاق واسع تساعد عليه وسائل التواصل الحديثة، أساليب لن تفيد حراك شغيلة التعليم في شيء. فهي إنما تسمم الأجواء وتعمق شقة الخلاف، وتخلق حواجز نفسية بين الشغيلة المناضلة في الجامعة من جهة وبين قواعد التنسيقيتين.

لم يجد منظمو حملة تشنيع النقابة تحت أيديهم سلاحاً، لنقد موقف الجامعة الوطنية Fne، غير قاموس الصحافة السائدة، وهي صحافة برجوازية رديئة، لينهلوا منه، وذلك بسبب ضعف الإعلام العمالي وقلة رواجه، وشبه انعدام تقاليد نقاش فكري ونضالي. ومن جهتهم أدلى أنصار البيروقراطيات الأكثر امتثالية بدلهم في التهجم على النقابة المناضلة مؤججين الحملة المتحاملة.

النزاهة الفكرية والنضالية تقتضي في جميع الأحوال إبداء الرأي في الموقف موضوع الانتقاد بإحاطته بحجج وتحليل بمقياس مصلحة الشغيلة. فالاختلاف بشأن الخطوة النضالية التي تقتضيها اللحظة وارد بين تنظيمات مختلفة وحتى داخل التنظيم الواحد.

وإن كان قسم ولو ضئيل من الشغيلة يرد بكيفيات متعارضة مع قاعدة النقاش في منظمات النضال العمالي، فالواجب يتطلب



ساعات العمل المرهقة بالتعليم؛ أن الاوان لرفع الصوت من اجل تقليصها.

بقلم، فاتح رضوان، مقال سبق نشره بتاريخ، 29 سبتمبر، 2019

أسير حبوب الأعصاب بقية حياته، أو نزيل عيادات الطب النفسي حتى قبل إحالته على التقاعد. مهنة التدريس تتطلب طول بال وجهودا مضاعفة لتبليغ المعلومة لتلاميذ تختلف درجات استيعابهم للدروس، وعدا تبليغ المعلومة فإن السيطرة على أقسام مكتظة لتحقيق الانضباط والهدوء اللازمين للتعلم تفرض يقظة كاملة من الأستاذ داخل القسم، وهذا كله تظهر آثاره السلبية عليه بعد سنوات من العمل المُضني.

لكن لا يمكن تقليص عدد ساعات تواجد أبنائنا بالمدارس، فما المطلوب إذن؟

المطلوب زيادة تلك الساعات التي يقضيها الأطفال في المدارس وملحقاتها وجعل فضاءاتها أكثر جذبا لهم. إن المدرسة العمومية مكسب لأبناء العمال وصغار الفلاحين، وبالتأكيد ينبغي جعلها بيتا ثانيا لأطفالهم. يمكن أن تزيد ساعات وجود الأطفال بالمدرسة وفضاءاتها لأكثر من ست وثلاثين ساعة، يخصص 20 منها فقط لتلقي الدروس، بينما تخصص المدة الباقية لأنشطة فنية ورياضية وترفيهية... ولكي نصل لتلك المدرسة المليئة بالحياة يلزم أن نعكس المنطق التقشفي الذي تدار به الآن، وفي قلبه منطق فرط استغلال المدرسين، خاصة في الابتدائي. علينا أن نناضل جميعا، آباء وأمّهات في جمعياتهم ومدرسين في نقاباتهم وتنسيقياتهم من اجل تقليص جذري لساعات عمل كل المدرسين إلى أقل من 18 ساعة أسبوعيا، مع رفع عدد ساعات وجود التلاميذ بفضاءات المدرسة، وتجويدها.

يتطلب تقليص عدد ساعات عمل المدرسين بالأقسام، إلى اقل من 18 ساعة أسبوعيا، مع رفع عدد ساعات احتضان المؤسسات التعليمية للتلاميذ، بتوفير الفضاءات الملائمة والبنيات اللازمة لتفتحهم الشخصي، نضالا حازما من اجل جعل المدرسة بالفعل فضاء ملائما لذلك. ويستلزم ذلك توظيف المزيد من المدرسين بتحويل الساعات الواجب حذفها لفرص عمل للعاطلين واطر متخصصة في التنشيط التربوي والثقافي والاجتماعي، فضلا عن إرساء عمارة مدرسية جديدة توفر كافة الشروط التربوية الملائمة لجعل المدرسة فضاء جذب، ولن يتحقق ذلك سوى بالنضال المستميت من أجل تخصيص ميزانيات أكبر للتعليم بالتصدي للسياسات التقشفية المملاة من قبل المؤسسات الإمبريالية العالمية، والوقوف في وجه أباطرة القطاع الخاص المستفيدين من تدمير التعليم العمومي.

لا يمكن لهذه المدرسة أن تكون إلا مدرسة عمومية، ممولة بتمويل عمومي، ويعمل فيها ملاك تربوي وتديري تتوفر له شروط العمل والإبداع. إنها مهمة نقابات التعليم وتنسيقياتهم المناضلة، ومهمة آباء وأمّهات التلاميذ. يمثل العمل على بناء تنسيق نضالي من تحت بين هؤلاء، على أرضية المطالب المشتركة أعلاه مدخلا مهما لضمان التقدم في تحقيقها.



ووسائل...، حسب تنوع البيداغوجيات المعتمدة رسميا، وهو ما يأخذ من وقت مدرس متوسط الأداء حوالي ثلاث ساعات أسبوعيا. عمليا أصبحت عدد ساعات عمل مدرسي الابتدائي 53 ساعة أسبوعيا في حدها الأدنى. وهو ما يزيد على عدد ساعات عمل نظرائهم الموظفين بأكثر من ثلاثة عشرة ساعة أسبوعيا، وعلى عدد ساعات عمال القطاع الخاص بتسع ساعات وفق مدونة الشغل.

إشاعة استفادة المدرسين من عطل كثيرة أكذوبة لإخفاء الاستغلال

يروج أن موظفو التعليم يستفيدون من عطل كثيرة تفوق ما يستفيد منه باقي الموظفون، إنها أسطورة أخرى نسجت حول مهنة التعليم، لكن ذلك لا يصمد أمام التمحيص قليلا في الأمر. فعلى المستوى القانوني يسري على شغيلة التعليم ما يسري على باقي الموظفين من قوانين، فالعطلة السنوية للموظف مهما كان قطاعه حددت في 21 يوما سنويا، ويستفيد الجميع سويا من باقي العطل الدينية والوطنية.

يعمل أغلب مدرسي الابتدائي ستة أيام أسبوعيا، بما يعني أنهم محرومون من عطلة نهاية الأسبوع المكونة من يومين (السبت والأحد) كباقي الموظفين، وهو ما يعني أنهم يشتغلون حوالي 45 يوما في السنة (أيام السبت) كان من المفروض أن تكون بمثابة أيام عطل. وهو ما يغطي 43 يوما التي يتضمنها عادة جدول العطل السنوية التي تصدرها وزارة التربية الوطنية.

هل التدريس مهنة سهلة، كما يعتقد العديد من إخواننا العاملات والعمال؟

ليس الأمر كذلك، فالعمل مع الأطفال يستلزم ساعات جهد مضني، يلتقي فيه الجهد البدني (الوقوف والمشي لأكثر من ثلاث أرباع الساعة عن كل ساعة عمل، والصباح المتواصل، فضلا عن عناء الكتابة المستمرة على السبورة أو في دفاتر التلاميذ...) مع الجهد الفكري الذي يستلزمه تدبير وضعيات التعلم سواء على المستوى المعرفي أو التربوي، والجهد النفسي (وهو أمر يدركه الآباء والأمّهات جيدا خلال تربيتهن لأبنائهن).

تشير تقارير عالمية إلى أن مهنة التعليم تحتل الصدارة في إحالة العاملين فيها على أقسام المستشفيات وعيادات الأطباء، للتداوي من أمراض السكري والأعصاب والضغط، فهم الأكثر تعرضا لهذه الأمراض، والبعض منهم يصبح

تجتهد أبواق الدعاية لسياسات النظام خاصة عند اندلاع كل إضراب جماهيري في قطاع التعليم العمومي، في تسويق إشاعات زائفة مفادها أن موظفو التعليم العمومي يشتغلون في جنة الفردوس: أجور مريحة مقابل ساعات عمل أقل وعطل كثيرة، مقارنة مع موظفي الدولة في باقي القطاعات، يقوم مسوقو تلك الإشاعات بذلك لغاية منع أي تضامن محتمل، وعزل الفئة المثقفة من المجتمع والتي يفترض أن يكون لها تأثير على باقي فئات المجتمع المغربي، بالأخص بعد أن فطن الاستبداد بالبلد لدور أساتذة اليسار في بعض الانتفاضات التي هزت البلد، مما جعل الحسن الثاني إبان الثمانينات يوجه خطابا تهديديا مباشرا للأساتذة.

وهم الراحة بمهن التعليم

يعتبر العديد من الناس، أن مهن التعليم، مريحة ومليئة بالعطل، وخاصة منها التدريس. لكن الواقع معاكس تماما لما يتخيله البعض حول هذه الجنة المزعومة. فساعات العمل كثيرة ومرهقة، حددتها القرارات الجارية بها العمل في 30 ساعة أسبوعيا بالسلك الابتدائي و24 ساعة بالسلك الإعدادي و21 ساعة بالسلك التأهيلي، بعد أن تم إضافة ثلاث ساعات عمل بهذين السلكين منذ سنة 1984 بمبرر ساعات تضامنية، فيما بلغت ساعات العمل في الإدارة المدرسية (مديرون ونظار وحراس عامون وملحقون ومساعدون...) 38 ساعة.

تم تغليف ساعات العمل المضافة في السلكين الإعدادي والتأهيلي بالتضامن من اجل تحمل تكاليف حرب الصحراء، بينما الحقيقة أن العملية كانت إحدى الصيغ التي التجأ إليها الحاكمون لتقليص التوظيف في التعليم منذ الثمانينات تنفيذاً لبرنامج التقويم الهيكلي.

مدرسو الابتدائي، ساعات عمل من التخطيط إلى التدبير كثيرة ومرهقة

يعتبر العديد من خبراء التربية والتعليم أن مقابل كل ساعة تدريس ناجحة يلزم تحضير قبلي لها بين ربع ساعة ونصف ساعة، هكذا ترتفع عدد ساعات عمل مدرس الابتدائي بزيادة مدة التحضير الأدنى (ربع ساعة مقابل كل ساعة تدريس) إلى 38 ساعة. بعد التحضير يأتي التقويم الذي يتطلب إعداد عدته وتصحيحها وقتا إضافيا، يستلزم تصحيح إنجاز كل تلميذ لتمرين متوسط الطول، حوالي دقيقتين، ففي قسم من 30 تلميذ (مع العلم أن أغلب أقسامنا تتجاوز ذلك العدد) وبمعدل إنجازين في كل يوم لكل منهم يتطلب تصحيحها 120 دقيقة يوميا من عمل إضافي، وقد يصل لإثني عشر ساعة أسبوعيا، بالمجموع تصبح عدد ساعات عمل مدرس الابتدائي 50 ساعة أسبوعيا. وبعد التقويم يأتي الدعم والتقوية، فالمدرس مطالب بتهيئ خطط لا تنتهي لدعم التلاميذ المتعثرين وتقوية مكتسبات المتحكمين منهم، وتختلف هذه العملية بحسب أداء التلاميذ ومستوياتهم، وهو ما لا يمكن تحديد مدته. كما أن المدرس ينبغي له أن يخصص وقتا لمتابعة ما استجد في ميدانه، مناهجا وطرائقا



مهنة التدريس: مصاعب، مخاطر، أمراض...

-أمراض الكتف واليد، والتهاب أوتار اليد التي نكتب بها، وأمراض خشونة الرقبة والمفاصل لطبيعة العمل دور كبير في الإصابة بالتهاب في المفاصل. الكل يعلم أن المدرس يقضي في الفصل الواحد ساعات وهو واقف، ناهيك عن تنقلاته بين الصفوف. ذلك الجهد الواقع على الأقدام له أثره البالغ على العظام والمفاصل، ما يتسبب في الإصابة بالتهاب مفاصل القدم مثلا، كنتيجة للإرهاق الزائد وتحميل الأقدام فوق طاقتها... أمراض عضوية أو جسمية :
- أمراض التهاب الحبال الصوتية، بحة الصوت وضعفه...

رفع الصوت أمر لا مفر منه أثناء القيام بمهام التدريس، ما يتسبب في معاناة ومشكلات في الأوتار الصوتية، تصل حد فقدان الصوت تقريبا.
- أمراض اضطرابات الصوت

من المعروف أن المدرس يضطر إلى رفع صوته أثناء الشرح للتلاميذ، مما يحدث ضغطا على الصوت، وقد أظهرت الأبحاث أن ما يقرب من 47% من مدرسي أمريكا يعانون من مشكلات متعلقة بالصوت، وفي أسوأ الحالات تتسبب هذه المشكلة في عجز المدرس عن الاستمرار في العمل.
- أمراض اضطراب الكلام واللغة

على الرغم من أن مرض اضطراب الكلام واللغة يبدو مشابهاً لمرض اضطرابات الصوت، فإن اضطراب الكلام واللغة (SLD) تعتبر مشكلة مختلفة تماماً، حيث تشمل اضطرابات الصوت عدوى الجهاز التنفسي وسرطان الحنجرة، حيث تجعل المعلم غير قادر على تذكر الكلمة أو العبارة الصحيحة لوصف شيء ما.

- أمراض صداع الرأس (الشقيقة) المزمنة تتطلب مهنة التدريس بذل مجهود من المدرس خلال اليوم الدراسي، مما ينتج عنه ارتفاع مستويات القلق والتوتر، والصداع والاكتئاب.
- أمراض التهاب الحنجرة والحلق، وأمراض فيروسية

يسبب التواجد لفترة طويلة من الوقت في غرفة مغلقة، في انتشار الأمراض الفيروسية، مثل نزلات البرد، والتهاب الأنف والحنجرة، والتهاب الشعب الهوائية...

- التراخوما والتصاق الأجفان تعتبر المواد الكيماوية التي يحتويها الطباشير وأقلام الكتابة الذي نستخدمه للكتابة السبب المباشر في الإصابة بالتراخوما والتصاق الأجفان. فالغبار الناتج عنها خلال الكتابة ومسحها قد يتسبب في عدة أضرار للعيون.

- وهناك العديد من الأمراض الأخرى التي يتقاسمها المدرسات والمدرسون مع باقي شغيلة القطاعات الأخرى، العام والخاص. نكتفي بذكرها دون تفصيل فيها:

أمراض الحساسية بمختلف أنواعها (التنفسية والجلدية)؛ أمراض الربو؛ أمراض السرطان؛ أمراض

الآلات والمعدات نتيجة غياب إجراءات السلامة والصحة المهنية، أو أشغال الصيانة...
مخاطر الحريق :

قد تهدد الحرائق حياة التلميذات والتلاميذ، وكل العاملين في المؤسسات التعليمية، وتتسبب في ضياع وتلف الممتلكات نتيجة عدم تطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية أثناء عمليات تشييد المؤسسات التعليمية، مثل عدم توافر المخارج، الممرات، سلالم النجاة، تجهيزات السلامة...، أو عدم تجهيزها بأجهزة إنذار ومكافحة الحرائق، وتدريب فرق داخل المؤسسات التعليمية على

كيفية التصرف في حالات الحريق.

مخاطر كيميائية

قد تنتج عن الأتربة والغبار الموجود في قاعة الدراسة أو فناء المؤسسة، وما تسببه من آثار صحية ضارة ومباشرة، وبالتالي قد تؤدي إلى تهيجات تنفسية وتجعل الفرد عرضة للتهابات الجهاز التنفسي العلوي، وأمراض الحساسية. كما تندرج تحتها مخاطر المواد الكيميائية مثل السوائل والغازات والأبخرة في المختبرات العلمية أثناء إجراء التجارب العملية أو أثناء نقل وتداول وتخزين هذه المواد.

مخاطر بيولوجية :

وهي ما قد يصيب التلميذات والتلاميذ، والعاملين في المؤسسات التعليمية من أمراض نتيجة وجود جراثيم أو ميكروبات تفرزها البيئة المحيطة بهم بسبب عدم توافر المرافق الصحية المناسبة كما وكيفا والتي تشمل خزانات المياه، دورات المياه، المقصف، أو نتيجة لتراكم النفايات بالبيئة المدرسية. وكذا معاناة أي شخص في المؤسسات التعليمية من إصابات أو أمراض أو حتى حمل جراثيم معينة قد تكون معدية.

مخاطر شخصية (سلبية)

وهي ما يصيب التلميذات والتلاميذ، وكل العاملين في المؤسسات التعليمية من أضرار نتيجة عدم الاكتراث بتطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية أو عدم الوعي بها نتيجة غياب برامج التوعية.

ثانيا: أمراض ومشاكل صحية مرتبطة بمهنة

التدريس

لا وجود لأرقام ولا لإحصائيات حول نسب الأمراض المهنية والمرضى في صفوف المدرسات والمدرسين، ولكن المعاينة وتقارير الصحافة تكشف بالملحوس إصابتهم بعدد من الأمراض الخطيرة، وتعكس تصاعد منحى هذه الإصابات. نذكر منها :



في المغرب «ينتهي التعليم بعلة وذلة وقلة»... المؤسسات التعليمية: مدارس، إعداديات، ثانويات...، عمومية كانت، أو خاصة، ليست فقط أماكن لتربية وتعليم وتكوين التلميذات والتلاميذ، ولكنها أيضا أماكن عمل.

لذا فالمدرسات والمدرسون معرضون، كسائر عاملات وعمال القطاعات الأخرى، لمخاطر مهنية عامة (حوادث شغل وأمراض مهنية) مشتركة بين مختلف المهن، ومخاطر مهنية خاصة أو مرتبطة بمهنة التدريس؛ منها ما يتصل بمكان العمل وظروفه، ومنها ما يتعلق بمواد العمل وأدواته، وهناك ما يتعلق بالمدرسات والمدرسين أنفسهم، وبطريقة تنظيم العمل في المؤسسة التعليمية، فيصابون نتيجة ذلك بالكثير من الأمراض...

فيما يلي سنحاول التطرق لعدد من المخاطر التي يواجهها المدرس والأمراض التي تترتب به.

أولا: مخاطر مرتبطة بمهنة التدريس

لدى كثير من الناس تمثيلات حول كون مهنة التدريس أقل المهن التي قد تعرض ممارسها للمخاطر الصحية، وهذا غير صحيح على الإطلاق. وفيما يلي سرد لأكثرها شيوعا:

مخاطر طبيعية و/أو فيزيائية

قد تنجم عن عدم ملاءمة التجهيزات والبيئة بالقاعات الدراسية أو المختبرات أو المباني الإدارية لعوامل الإضاءة، والتهوية، والضوضاء، والحرارة، والبرودة، والرطوبة وذلك نتيجة لعدم تطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية عند إنشاء المنشآت التعليمية وتجهيزاتها.

وتجاهل هذه المصادر المزعجة قد تعرض المدرس إلى الشعور مبكرا بالإرهاق، والتعب، وعدم القدرة على التركيز، وقد تسبب مع مرور الوقت مزيدا من التوتر العصبي. كما يعتبر الضجيج (الضوضاء)، من أكثر العناصر تأثيرا على المدرس.

مخاطر ميكانيكية

نتيجة التعرض لمخاطر الإصابة بالتجهيزات أو



مهنة التدريس: مصاعب، مخاطر، أمراض...

- تدريب حول قواعد الوقاية من الأخطار، بما يشمل الاخلاء في حالات الطوارئ والتعامل الأمثل في المختبرات وجميع المرافق. -سياسة تعليمية في هذا المجال تركز على الجانب الوقائي قبل العلاجي تدرس كل العناصر وخطورتها وطرق التعامل معها والاحتياجات الواجب التقيد بها من فضاءات وساعات العمل ووسائل العمل والمواد المستعملة... -توفير بيئة عمل وتعلم آمنة وصحية حسب معايير الصحة والسلامة المهنية، بتوحيد إطار الصحة والسلامة في جميع المؤسسات التعليمية وفق أفضل الممارسات والمعايير العالمية. سادساً: مطالب ومقترحات من أجل مصير آمن وحياة أفضل...

من أجل مصير آمن، وظروف عمل وحياة أفضل، ينبغي العمل على صياغة مطالب تروم المعالجة الجذرية للمشاكل اليومية، ودمجها في المطالب العامة السابقة، وفيما يلي مقترحات لبعض هذه المطالب:

1 - توفير الشروط الملائمة لكافة العاملين في القطاع وتحسين شروط العمل، من خلال توفير فضاءات تربوية ملائمة وتستجيب لمواصفات تربوية وصحية، وإعادة النظر في ساعات العمل... 2 - إحداث هيئة لكشف الأمراض المهنية الجسدية والنفسية في قطاع التعليم، وإنجاز تحقيق وبائي في هذا القطاع، لتحديد الأمراض المهنية بشكل علمي دقيق المرتبطة والناجمة عن ظروف الشغل معتمدا على ما وصلت إليه الدراسات والأبحاث والمؤتمرات العالمية في هذا المجال.

3 - إنشاء مراكز (أو مصالح) طب الشغل على الأقل مركز (أو مصلحة) طبية في كل أكاديمية لحصر الأمراض، والتكفل بالمتابعة الصحية للمدرسات والمدرسين في حالة ثبوت مرض مهني. 4 -توفير شروط سكن لائق وحياة كريمة للموظفين العاملين بالمناطق النائية، وتوفير وتيسير الولوج إلى الخدمات الأساسية كالصحة والماء والكهرباء والنقل... وذلك لإنصاف وتحقيق العدالة الاجتماعية لهؤلاء الموظفين.

5 - توفير بيئة تربوية تعليمية تحفظ كرامة المدرسين والمتعلمين على السواء.

6 - الإنهاء الفوري للبنىات والحجرات الدراسية المفككة، لخطورته على صحة وسلامة التلاميذ والأطر، وتسببه من أمراض سرطانية، لاحتوائها على الحرير الصخري المسرطن، إضافة لسلبياته الكثيرة. ونشير هنا أنه على الرغم من توقف تشييد الحجرات الدراسية باستعمال البناء المفكك منذ سنة 1997، غير أن آلاف الحجرات الدراسية المبنية بهذا البناء مازالت قائمة.

سلامتنا، صحتنا، حياتنا أهم من أن نخسرها ونحن نسعى لكسبها؛ فلنرفض العمل في الأمكنة غير اللائقة، غير الآمنة...

مثل هذه الوضعيات...

رابعا: بنية تحتية وظروف عمل بئيسة: تضاعف مشاق وصعوبات ومخاطر مهنة التدريس

أهم الأسباب التي تضاعف مشاق وصعوبات ومخاطر مهنة التدريس تتعلق بالبنية التحتية : مؤسسات تعليمية متقادمة و/أو بلا صيانة، وقد عرفت العديد من المؤسسات حوادث من قبيل سقوط أسقف أو جدران القاعات، وعدم صلاحية الكثير منها هندسيا للتدريس. وتفتقر لأبسط وسائل العمل والتعلم : اكتظاظ، غياب ماء الشرب الصالح، تجهيزات مفقودة، نقص في العدد الكافي للمدرسين، نقص الطاولة، نقص قاعات تدريس، ومخابر اختصاص، وقاعات مراجعة، ومكتبات، وساحات للأنشطة الرياضية، وقاعات أساتذة لائقة، وأجهزة لنسخ المطبوعات والوثائق التعليمية، والإطار الكافي من القيميين لتأطير التلاميذ خارج حصص الدرس...

وفي المناطق النائية ظروف التدريس أكثر تعاسة، حيث يلاقي الكثير من المدرسات والمدرسين ظروف معيشية وعملية غير مواتية، مثل العمل منعزلين في مناطق هي نفسها معزولة وبعيدة، وغياب السكن اللائق لفائدتهم، هذا دون نسيان المعاناة زمن موجات البرد الشديد والحر الشديد.

خامسا: بعض احتياطات السلامة وإجراءات الوقاية

لمن الأولوية؟ لاحتياطات السلامة وإجراءات الوقاية الفردية أم الجماعية؟

لا تعتبر احتياطات السلامة وإجراءات الوقاية الفردية بديلا لإزالة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المدرس أو للتقليل منها إلى أدنى حد ممكن، فهي لا تمنع وقوع الحادث، ولكنها قد تمنع، أو تقلل من الضرر والأذى الناجمين عنه . لذا ينبغي عدم النظر إلى استخدامها كبديل عن تدابير التحكم الجماعية في الأخطار، كأساليب التحكم الهندسي، أو الإداري، أو تدابير التحكم المناسبة الأخرى، أو ممارسات العمل الجماعية المأمونة، بل ينبغي أن تعتبر كحل أخير والخيار الأقل تفضيلا. ولهذا ينبغي لنا المطالبة باتخاذ تدابير الحماية الجماعية وإعطائها الأولوية على تدابير الحماية الفردية. بمعنى أن تستخدم احتياطات السلامة وإجراءات الوقاية الفردية كخط دفاع أخير نلجأ إليه عندما تفشل أساليب الوقاية الجماعية، للحد من تعرضنا للمخاطر...

بعض احتياطات السلامة وإجراءات الوقاية:

- تحسيس نساء ورجال التعليم، وجعلهم يدركون خطورة الأمراض المهنية أو المخاطر التي قد يتعرضون لها ولها انعكاسات خطيرة على حياتهم وعلى وسطهم العائلي، وآثارها النفسية والصحية والاجتماعية، وسبل الاحتياط واتخاذ كافة الإجراءات الوقائية الممكنة.

-تنظيم ندوات وبرامج توعوية حول المخاطر والأمراض المهنية في القطاع، وسبل الوقاية منها.

القولون العصبي؛ أمراض الغدة الدرقية؛ الشلل الجزئي والكلي؛ مرض السكري؛ مرض دوالي الساقين؛ أمراض الإجهاد العضلي؛ أمراض البصر؛ ضعف البصر، وحتى فقدانه كلياً؛ أمراض ضعف السمع؛ أمراض الظهر (عرق النسا مثلا)؛ أمراض الكلي؛ أمراض القلب؛ أمراض الضغط الدموي...
الأمراض النفسية والعقلية :

تدهور صحة المدرسين النفسية والعقلية سنة بعد أخرى، يتجلى ذلك في تزايد وتيرة الشواهد الطبية وخصوصا المتعلقة بالأمراض النفسية والعقلية، حيث عرفت السنوات الأخيرة تزايدا مستمرا لعدد الرخص المرضية المتوسطة أو الطويلة الأمد التي تمنح للمدرسين بسبب مرض من الأمراض المزمنة وخصوصا منها ما له علاقة بالأمراض النفسية والعقلية. ونشير إلى أن نسبة مهمة من رواد المستشفيات العقلية هم مدرسون ومدرسات.

فظروف ممارسة مهنة التدريس على نقيض ما يتوهم أغلب الناس (حتى المدرسون منهم)، جد صعبة، وفي كثير من الأحيان مقلقة، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الاضطرابات النفسية والعقلية أو تزايدها أثناء ممارسة المهنة. نذكر منها :

القلق والاضطراب؛ إحباط و اكتئاب نفسي؛ توتر وإجهاد عصبي؛ الانهيار العصبي؛ التعب والإرهاق؛ الأرق والشخير أثناء النوم؛ الوسواس؛ الهذيان؛ السرحان والانطواء والنسيان؛ فقدان الذاكرة «الزهايمر»؛ الفوبيا وازدواج الشخصية؛ الجنون/الحمق..

ثالثا: العنف : خطر آخر متربص بالمدرس(ة)

داخل المدارس وخارجها

العنف المتفشي في المؤسسات التعليمية، النفسي والجسدي واللفظي، وانتهاك حرمة المؤسسات التعليمية، واستباحتها، وعدم احترام العاملين والعاملين بها ينتج عنها علاقات متوترة بين الاولياء والمدرسين وحتى الإدارة. يعتبر هذا العنف أحد أهم أسباب الإصابات النفسية لدى المدرسات والمدرسين.

فخلال السنوات الأخيرة عرفت ظاهرة تعنيف وتهديد العاملين والعاملين في المؤسسات التعليمية، من قبل التلاميذ وأولياهم، منحى تصاعدي خطير، بدءاً من عصيان التوجيهات حتى السب والضرب، حيث تعرض آلاف منهم إلى اعتداءات على أيدي تلاميذ وأولياهم.

تعنيف لم يعد مقتصر على السلك الثانوي أو الإعدادي، بل شمل جميع أسلاك التعليم، ما يجعل الظاهرة تتعدى مرحلة الحالات الفردية المعزولة لتصبح ظاهرة اجتماعية خطيرة تتوفر فيها كل المؤشرات.

الشيء الذي يتطلب ليس فقط التصدي للظاهرة بالحزم المطلوب لردعها بدل جعلها تتواصل أمام اللامبالاة الذي تواجه به اليوم، بل لا بد من معالجة الأسباب الحقيقية في مقاربة شاملة لمصادر العنف، وتمكين المدرسين من دورات تكوينية حول أصول التعامل السليم مع



الوقاية من الأخطار المهنية لدى المدرسين

- ينتج زوال الحافزية عن انعدام ثقة المدرس في قدرته على إنجاز مهمته التعليمية و التربوية (شعور عدم الفعالية الشخصية، تبخيس قدر الذات)؛ ينقص بشدة شعور الانجاز والتقدير من طرف الرؤساء. ينتج عن ذلك شعور بعدم كفاءة وشك في قيمة عمله.

- عندها يشعر بعض المدرسين بالقيام بعمل غير مُجدٍ (تلاميذ بمستوى رديء، غير مهتمون ومشاغبون وعدوانيون)، ما يشكل إكراهها نفسيا وإحباطا لهم.

- آخرون يعتبرون أنه إذا كان المدرسون يتحملون مسؤوليات كبرى في تكوين وتعليم أجيال جديدة، فذلك بدون أية سلطة قرار، ولا تحكم بعملهم، وبالتالي بدون أية إمكانية لاستغلال ناجع لمقدراتهم ومواهبهم الشخصية. وبالتالي فإن استحالة تطوير المؤهلات المهنية والخبرات تضر بتقدير المدرس لنفسه، وإن شعور نقص القيمة عامل إرهاق قوي. والمسؤولية الفردية بدون امتلاك وسائل النهوض بها أمر يُستشعر كعامل اعتداء نفسي (شعور ذنب وعار).

- ينمي عدم ملاءمة طرق إدارة المؤسسات التعليمية أزمة الثقة لدى المدرسين، تتجلى في أعراض مختلفة من قبيل توتر العلاقات والتراجع عن الانخراط وسلوكيات متقززة، وعدوانية وتهكمية. غياب أهداف واضحة، واقعية، ومتقاسمة، ونقص الاعتراف بالعمل المنجز فعلا (التقييم والتقدم بالأقدمية اساسا)، ونقص الدعم البيداغوجي أو النفسي، المؤدي إلى أشكال عدم رضا ضاغطة.

- سلوكيات بدنية تهديدية (حركات الأيدي، التخريب المادي، رمي الأشياء، البصق، الدفع...)، أو سلوكيات كلامية تخوفية (تهديد، تجاوزات كلامية، قذف، لغة تحقيرية...) أفعال عنف تدميرية، أو متلفة لممتلكات مدرسية، من قبل التلاميذ أو الآباء هي أنواع من العنف تبدأ بعدم احترام الأستاذ وسلطته يتجلى في سلوكيات تبدو ظاهريا هينة (مواقف مزدرية، ملاحظات ساخرة، رفض الامتثال لقواعد السلامة أو القوانين التنظيمية) وتنتهي بالعنف الملموس (الضرب، إصابات بسلاح...) ما يتطلب تصريحا بحادثة شغل ومسطرة قضائية أحيانا.

- يمكن أن تؤدي اضطرابات المدرس النفسية الناتجة عن الإرهاق الدائم إلى صدور سلوكيات معادية أو عنيفة عنه أيضا تجاه التلاميذ المشاغبين.

... يتبع

المصدر: <https://www.official-prevention.com/dossier/formation/fiches-metier/la-prevention-des-risques-professionnels-des-enseignants>

في تطبيقها الفعلي، مع إفقاد المصدقية للمسيرين وتدهور المناخ التنظيمي ويؤثر على الانخراط الفعلي للمدرسين في مهمتهم.

• تؤثر ميولات وازنة، اجتماعية وتكنولوجية، على ظروف عمل المدرسين:

- بتعبير كاريكاتوري، يولد الأطفال اليوم بجهاز تحكم عن بعد وشاشات في مهدهم. إنهم جيل «القفز من قناة إلى قناة»، ما يجعل الجلوس لتلقي الدرس بطريقة تقليدية، بتفاعلية قليل جدا، أمرا غير محتمل لدى الكثير منهم. ويصبحون هائجين غير منتبهين، وقحين تجاه مدرس يزعجهم ويجد نفسه في تنافس مع كثرة من وسائط نقل المعارف، معتمدة على اللعب، ووسائل تقنية للحفظ والحساب والتوثيق... هذا فضلا عن استحالة استعمال سلطة المعلمين والأساتذة القديمة لفرض الاحترام.

- أشكال العنف الأسري المتكررة باستمرار، وألعاب الفيديو وأفلام العنف المُشاهدة بمواظبة على التلفاز، تولد بمحاكاة سلوكيات غير واعية في القسم أو في ساحة المدرسة، معيدة إنتاج نفس الحركات العنيفة أو الشتائم بوجه الأساتذة أو الزملاء.

- تؤدي صعوبة أو منع تكوين مجموعات متجانسة على صعيد حاجات ومستويات كل فرد إلى مشاكل في وتيرة التعلم، مولدة سلوكيات عدم فهم وتخلي لدى بعض التلاميذ، فيصبحون عنيفين كتعويض.

- البيئة المهنية، في الضواحي الصعبة، مع العديد من الأطفال المتحدرين من أوساط اجتماعية وعرقية بالغة التنوع، في وضع مالي أو نفسي بالغ الصعوبة أحيانا، تستوجب معرفة وتكيفا صعبا مع التنوع الثقافي، لا سيما لدى المدرسين الشباب حديثي التخرج ناقصي النضج المهني. في غياب ذلك، ثمة مخاطر عنف جملة مع التلاميذ أو الآباء.

- هناك في الآن ذاته الانتظارات المتفاوتة للعائلات بشأن المدرسة، حيث أن الآباء يأملون من التعليم أن يضمن لأبنائهم مكانة في المجتمع مستقبلا، وبوجود آباء غير مشاركين و/أو منتقدين يجد الأساتذة أنفسهم في مواجهة متطلبات جد مختلفة ومعقدة أثناء ممارسة مهنتهم.

- يمكن أن يكون بعض الآباء عنيفين، أو يصبحوا عنيفين في بعض الحالات (تقييم أداء أبنائهم، عقوبات...) خصوصا في قطاع التربية والتعليم الذي هو محط عدم رضى وإحباطات اجتماعية (على غرار الخدمات العمومية)...

- نقص استقلالية ومسؤولية إدارات المؤسسات التعليمية يؤدي إلى علاقات تراتبية قليلة التحفيز، غالبا ما تكون مركزة على الإدارة والمراقبة، مع أنظمة تفتيش عتيقة تولد شعور أنها غير فعالة و أنها تعامل معاملة الأطفال.

• يؤدي هذا السياق إلى عوامل إرهاق تولد مخاطر نفسية -اجتماعية مهمة:

يتعرض المدرسون/ات في مجال التعليم لمخاطر نفسية خاصة، تكون شائعة وتكتسي أحيانا طابعا خطيرا: فوجود اتصال مباشر ودائم مع المتعلمين يشكل مصدر لسلوكيات عدم احترام وعنف لفظي وحتى بدني وكذا أعمال تخريبية... قد ينتج عنها تطور شعور بالدونية وبفشل شخصي إذا تعرض المدرسون/ات بشكل مستمر لهذه الأنواع من الإرهاق والوضعيات الصدمية التي تهدد وضعيتهم المهنية، خصوصا الشعور بأنهم عرضة لتهجم في أماكن عملهم وهويتهم المهنية.

وبالإضافة إلى التوقفات عن العمل بسبب الضرب والجرح، فإنهم يتعرضون بالدرجة الأولى لصدمات نفسية (اضطرابات نفسية-جسدية، أزمات اكتئاب وخوف...)، ناتجة عن اعتداءات منتظمة ومتكررة من هذا النوع.

يجب اعتماد خطط وقائية بهدف الحد من هذه المخاطر المهنية، جسدية كانت أو نفسية-اجتماعية، مع مصاحبة أطباء الوقاية.

تتيح تقنيات الحوار والتواصل نزع فتيل مخاطر العنف: أنشطة تكوينية من أجل فهم جيد للآليات التي تتحكم في العلاقة: أساتذة/تلاميذ، واعتماد تقنيات «التكيف coping» للحصول على تحكم جيد في الانفعالات أثناء التعرض لاعتداء، العلاجات السلوكية والمعرفية لمساعدة الأساتذة في تدبير وضعيات العلاقات الصدمية مع التلاميذ أو آباءهم. وتمثل كل هذه الاجراءات الوسائل الأكثر نجاعة في تدبير التوتر والصراعات.

أخيرا من المهم خلق إحساس بالانتماء إلى فريق بيداغوجي يتيح دعما اجتماعيا ويضع إجراء مصاحبة والتكفل أثناء حدوث اعتداءات عنيفة.

التعليم قطاع واسع جدا، من التكوين الأولي للتلاميذ والطلبة حتى التكوين المهني المستمر للراشدين، التي تكتسي بدورها عدة أشكال، آخرها التعلم الإلكتروني. يتعلق هذا الملف بالتكوين الأولي التقليدي، حجرة درس و أستاذ يلقي درسا خاصا لفائدة أطفال أو مراهقين، المزود الأكبر لوظائف التدريس في التعليم الابتدائي والثانوي في المدارس والمدارس الإعدادية والثانوية.

السياق الاجتماعي والنفسي لمهنة التدريس

يشهد التعليم تطورا داخل محيط اجتماعي وتقني ضمن سيرورة مستمرة وسريعة. في حين تظل قدرة المدرسة، وأهدافها وتنظيمها وأساليبها البيداغوجية، على التكيف والاستباق ضعيفة؛ ما يؤدي إلى اختلالات عديدة ذات عواقب سلبية على ظروف عمل المدرسين.

جرت اصلاحات جزئية عامة لكنها لم تعالج الأسباب الهيكلية والتنظيمية العميقة، وكانت مطبوعة بإفراط أدى حتما إلى إشباع قدرة المدرسين/ات على تملك الترسيقات الجديدة المقترحة مع نقص تكيف مع الواقع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى نسبة فشل عالية



تقشف وشح إزاء قطاع التعليم والخدمات الاجتماعية العمومية؛ وتبذير وسخاء إزاء رأس المال

15 ديسمبر، 2023، بقلم سامر وائل

في حين تتذرع الدولة بمختلف أنواع الأزمة بوجه تصاعد مطالب الشغيلة، لفرض تقشفها وتبرير شحها إزاء قطاع التعليم والخدمات الاجتماعية العمومية، تكشف الوقائع زيف تلك الادعاءات، وتبين مدى تبذير الدولة وسخائها إزاء مختلف قطاعات رأس المال.

تخصص الدولة أموال دعم سخية للرأسمال، بينما أموال طائلة يجري امتصاصها من جيوب الكادحين عن طريق ضرائب مباشرة وغير مباشرة لا ينفك عبئها يزداد. فساد معمم يضح أموالا طائلة إلى أرصدة أرباب العمل وشركاتهم، من شأن تعبئتها، إلى جانب وقف سداد مديونية غير شرعية، أن يجيب تطلعات شغيلة القطاعات الاجتماعية والمستفيدين من خدماتها وتمتعهم بحياة كريمة ولائقة...

1- أسطول سيارات الدولة المفرط

توجد في المغرب نحو 120 ألف من سيارات الدولة موضوعة رهن إشارة موظفيها. ويستهلك هذا الأسطول أزيد من 100 مليار سنتيم سنويا، وقودا، وإصلاحا، وتأمينا. بينما في أمريكا هناك 72 ألف سيارة فقط لـ 21 مليون موظف! و3400 سيارة دولة باليابان، وكندا التي لا تتوفر الا على 26 ألف سيارة خدمة فقط.

رصيد مالي ضخم مخصص لسيارات الوزراء (450 ألف درهم) والكتاب العاميين ومدراء الدواوين الوزارية (350 ألف درهم)، وسيارات المأموريات من قبيل حضور الاجتماعات وغيرها (120 ألف درهم).

أكد المجلس الأعلى للحسابات أن حظيرة السيارات التابعة للقطاع العام (الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية) استهلكت خلال 2013 أزيد من 160 مليار سنتيم (مليار و605 ملايين درهم) من المحروقات، فضلا عن الميزانية المرتبطة بالصيانة والتأمين والسائقين. وهذا نفس ما أكدته معطيات الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية حصيلة تديرها لحظيرة سيارات الدولة في سنة 2019، موردة أن مصاريف المحروقات فقط كلفت 100 مليار سنتيم.

إنه تبذير للمال العام وإهداره في التباهي بالمال والسلطة، في حين يتفشى الفقر والأمراض والبطالة وانعدام السكن وضعف الخدمات الصحية ورداءتها وارتفاع نسبة الأمية والهجرة الى الخارج بحثا عن لقمة العيش بسبب سياسة التهميش والاقصاء...

2- الغلاء/التضخم

ينهش الغلاء والتضخم القدرة الشرائية، إذ بينما لم تشهد الأجور أي زيادة معتبرة منذ سنة 2011، زاد الغلاء بوتيرة معتدلة لسنوات قبل أن يتفجر في السنوات القليلة الأخيرة، ويصل تضخم أسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع إلى أزيد من 20 في المئة.

تشير المندوبية السامية للتخطيط إلى أن الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك، ارتفع شهريا بنسبة 5 بالمئة. وشمل الارتفاع مجموعة من المواد الغذائية الأساسية كالخضر والفواكه واللحوم ومنتجات الحليب، مبينة أن أسعار هذه المواد شهدت ارتفاعاً بنسبة 16.8 بالمئة.

دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره حول تسويق المنتجات الفلاحية الصادر في 2022، إلى وضع إجراءات للحد من تضخم الوسطاء بين المنتجين الفلاحيين والمستهلكين، مسجلاً أن "دورة تسويق المنتجات الفلاحية في المغرب تتسم بالحضور القوي للوسطاء الذين يشكلون حلقة حاسمة في سلسلة القيمة".

ويتشكل "لوبي" الوسطاء من التجار الذين يقومون بتجميع المنتجات من عند الفلاحين، والسماصرة، وتجار الجملة، وتجار نصف الجملة، وهيئات التخزين البارد، والمؤسسات التعاونية، وتجار التقسيط، والفضاءات التجارية الكبرى...

و"ينعكس الحضور القوي لهؤلاء بشكل سلبي جلي على المنتج والمستهلك على حد سواء، خاصة بالنسبة للفواكه والخضروات، حينما لا تواكب بمراقبة صارمة ومستمرة ومكثفة بالقدر الكافي"، بحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

3- الاثراء غير المشروع لأرباب شركات المحروقات

هذا الإثراء غير مشروع بفعل احتكار السوق من قبل قلة ضئيلة من الشركات من جهة، ومن جهة أخرى لأن ارتفاع أسعار المحروقات الناتج عن ذلك، وعن تقلبات السوق الرأسمالية العالمية، يقود إلى غلاء كل السلع الأخرى. هذا علما أن مجلس المنافسة غرم تسع شركات محتكرة للسوق بما قيمته 1.84 مليار درهم في تسوية حبية لا يمكن وصفها سوى بالسخية بالنظر إلى أن القيمة المفترضة لذلك التبريم كانت تذهب لأكثر من ذلك بكثير.

بكثير.

نسبة أرباح شركات المحروقات بالمغرب تصل إلى 15 بالمئة في حين لا تتعدى النسبة 2 إلى 5 بالمئة في عدد من الدول الأوروبية؛ على سبيل المثال، الأرباح التي حققتها هذه الشركات خلال الفترة من 2016 إلى 2023، مقدرة بزهاء 50 مليار درهم. زد على ذلك أن الزيادات بمبرر الغلاء في السوق العالمية تبقى في الغالب سارية المفعول حتى حين تراجع الأسعار بالسوق العالمية، ولذر الرماد في العيون يجري خفض الأسعار بسننيمات معدودة في حين تكون الزيادات بدراهم كاملة.

4- مخصصات سخية للأجهزة القمعية؛ توظيفا وأجورا ومعدات...

سنة 2022 جرى إحداث 26 ألف و860 منصب مالي برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2022، هيمنت إدارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية على النصيب الأكبر منها بنسبة تزيد عن 64 في المئة. وتعتبر تلك المناصب الأعلى مقارنة بال عشر سنوات السابقة، حيث بلغت 23312 منصبا عام 2020، ولم تتجاوز 21256 منصبا عام 2021.

وبخصوص توزيع المناصب المالية لسنة 2022، جاءت إدارة الدفاع الوطني في الرتبة الأولى بـ 10800 منصب، تليها وزارة الداخلية بـ 6544 منصبا، ثم وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بـ 5500 منصب، وبعدها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بـ 800 منصب.

5- الضريبة ومنها الضريبة على القيمة المضافة...

من يدفع الضريبة في المغرب هم الأجراء، وتقتطع من المصدر، وخاصة الأجور الدنيا والمتوسطة بعد أن جرى خفض نسبة الضريبة على الأجور المرتفعة. زد على ذلك أن الأجراء هم من يتضرر من الضرائب غير المباشرة وعلى رأسها الضريبة على القيمة المضافة التي تطل مواد الاستهلاك الجماهيري، بينما لا توجد ضريبة على الثروة، ولا ضرائب تصاعدية فعلا على الدخل، ولا زجر حقيقي للغش والتهرب الضريبيين، ما يفقد الدولة أموال طائلة، أضف لذلك ما يسمى نفقات جبائية، وهي أموال هائلة لا تدخل ميزانية الدولة تقدر قيمتها السنوية بين 27 و33 مليار درهم منذ بداية جردها وتقييمها سنة 2005، وهو ما يصل خلال 10 سنوات فقط إلى ما يقدر بـ 300 مليار درهم على الأقل...



ما الحل في فلسطين؟

بقلم، جوزيف ضاهر
مجلة L'Anticapitaliste الأنتيكابيتاليست عدد 151
(ديسمبر/كانون الأول 2023)

هذا النص مقتطف من كراس يرسم معالم تاريخ الصراع والتعبئات، ويطرح مواقف لبلورة حل؛ ألفه جوزيف ضاهر، وستنشره دار النشر لابريش Editions La Brèche.

بداية نذاع كحل للمسألة الفلسطينية، والمسألة اليهودية على يلي: (1) تفكيك، إسرائيل، دولة الفصل العنصري والاحتلال الاستعمارية، والتي لم تؤد إلا إلى معاناة سكان فلسطين، ولم تتح بأي وجه أمن السكان اليهود في إسرائيل وأماكن أخرى، على عكس ما تؤكد تصريحات الحكومة والدعاية الكاذبة. (2) إقامة دولة للجميع؛ ديمقراطية، اجتماعية، وعلمانية في فلسطين التاريخية لعام 1948 (إسرائيليين/ات وفلسطينيين/ات) دون أي شكل من أشكال التمييز، والتي يحق فيها لجميع الفلسطينيين/ات، واللاجئين/ات داخليا أو اللاجئين في بلدان أجنبية، العودة إلى أراضيهم/هن وديارهم/هن الأصلية التي هجرها الفلسطينيون/ات قسرا عام 1948 و1967 وما بعد.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون تحرير فلسطين إعادة إعمار لها. ما يستلزم ثورة زراعية تتيح للفلسطينيين/ات الراغبين في ذلك استعادة أراضيهم دون تراجع مستوى الزراعة الحالية، وإفكار العاملين/ات. ويتطلب أيضاً تخطيطاً اقتصادياً وبشرياً يتيح تحرر اللاجئين/ات اجتماعياً دون طرد ملايين اليهود/ات. يشكل هذا أيضاً جزءاً من التغييرات الهيكلية التي أحدثتها الاستعمار. وبشكل أعم، يجب أن يشمل ذلك أيضاً مشروعاً ذا طابع شامل للتنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار ضماناً لحقوق الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية. لن تكون أي محاولة لتجاهلهم رجعية وحسب، بل محكومة بالفشل أيضاً.

ومن وجهة النظر الأممية، يتطلب أي حل تقديم للقضية الفلسطينية الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الوطني، وحق اللاجئين/ات في العودة إلى وطنهم/هن في إطار فيدرالي اشتراكي إقليمي.

وعلى حد تعبير ليون تروتسكي: «لن تحل المسألة اليهودية عبر الصهيونية أو إنشاء دولة يهودية». لا يمكن إثارة مسألة دولة ثنائية القومية في فلسطين، أي الاعتراف بحقوق يهود إسرائيل المستقلة، أو الاعتراف بيهود إسرائيل ككيان قومي، إلا بعد اضمحلال جميع مؤسسات الصهيونية.

إن الدفاع اليوم عن حق يهود إسرائيل في تقرير المصير إما فكرة رجعية أو سخيفة: رجعية لأنها تعني الاعتراف بشرعية الاستعمار الصهيوني. وسخيفة بقدر ما يمكن اعتبار مثل هذا الدفاع كمطلب، بينما اليهود في وضع ليس لتحقيق تقرير مصيرهم وحسب، لكن أيضاً لرفض تقرير مصير الفلسطينيين.

وعلى حد قول حزب ماتزبن الإسرائيلي اليساري الجذري: «لا يتعلق الأمر بحق يهود إسرائيل في تقرير المصير في السياق الحالي. ما ناقشه هنا هو حق تقرير المصير في إطار الثورة الاشتراكية...». وبعبارة أخرى، يعني حق تقرير مصير يهود إسرائيل بمجرد هزيمة الصهيونية، وتدمير الدولة اليهودية. ويضيف الحزب: «لا يمكن أن يؤدي حق يهود إسرائيل في تقرير المصير إلى تقييد حق عودة الفلسطينيين».

تقشف وشح إزاء قطاع التعليم والخدمات الاجتماعية العمومية؛ وتبذير وسخاء إزاء رأس المال

تتمة ص 09

عند مناقشة قانون مالية 2023، رفضت الحكومة إحداث ضريبة على الثروة وتضريب شركات المحروقات بمبررات واهية، مبينة بذلك من تخدمه بالفعل.

6- كلفة الديون

وصلت الديون الخارجية 49 مليارات و29 مليون دولار في 2018 مقارنة بـ 49 مليار و796 مليون دولار في 2017، وبذلك يكون نصيب كل مغربي من هذه المديونية 1361 دولاراً، وتشكل الديون الخارجية 41.5% من الاقتصاد المغربي الذي تناهز قيمته 118 مليار دولار. كلفة مديونية ثقيلة، علماً أن لا علم بكيفيات التعاقد عليها ولا على ما صرفت، وكيف صرفت، وحتى عند توفر معلومات عن ذلك، فإن كيف صرفت يبقى غير معلوم، بينما تنتشر فضائح فساد صرف ميزانيات مخصصة لمشاريع حكومية من قبيل فضيحة الأموال المخصصة لما سمي برنامجاً استعجالياً في مجال التعليم...

وفقاً لتقرير "اتجاهات الإنفاق العسكري في العالم 2022"، تم رصد ارتفاع في ميزانية الإنفاق العسكري في المغرب إلى 5.4 مليار دولار أمريكي (حوالي 48 مليار درهم) في العام الماضي. وبهذا الرقم، يحتل المغرب المرتبة الثالثة في إفريقيا، بعد نيجيريا التي قدرت ميزانيتها بحوالي 5.9 مليار دولار.

هذه فقط أمثلة، غيض من فيض، تكشف أن مبررات التقشف في تحسين شروط التعليم والتعلم وباقي الخدمات الاجتماعية مبررات واهية، وأن ذلك التقشف هو نتاج سياسة نظام اجتماعي اقتصادي تخدم مصالح أقلية من أرباب العمل والأغنياء على حساب أغلبية المجتمع: أجيرات، وأجراء، وكادحين، وفقراء.

ويزيد إغراق البلد في دوامة الديون الجهنمية (مجموع الديون 1010 مليار درهم سنة 2023، مقابل نحو 952 مليار درهم سنة 2022)، إذ يرتقب أن تبلغ نفقات فوائد الديون العمومية وعمولاتها برسم السنة المالية 2024، ما مقداره يزيد قليلاً عن 38 مليار درهم، بزيادة نحو 24 في المئة عن سنة 2023. وعموماً تراوح هذا المبلغ بين قرابة 29 و31 مليار درهم في الأعوام الخمسة الأخيرة.

7- كلفة التسليح

تمثل ميزانية إدارة الدفاع



ما الحل في فلسطين؟

لا يمكن تصور حل ينطوي على إقامة دولة ديمقراطية، واشتراكية، وعلمانية في فلسطين التاريخية، بحقوق متساوية للشعبين الفلسطيني واليهودي، ضمن فدرالية اشتراكية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا عبر هذه الاستراتيجية الثورية إقليمياً.

يجب على الفلسطينيين/ات لتنفيذ هذه الاستراتيجية، تشكيل قيادة سياسية جديدة ملتزمة بالتنظيم الذاتي من أسفل داخل فلسطين التاريخية والمنطقة. لا يمكنهم/هن القيام بذلك بانفراد، لكن عليهم/هن بلورة ذلك عبر التعاون مع الاشتراكيين في مصر، ولبنان، وسوريا، وإيران، وتركيا، والجزائر، وجميع البلدان الأخرى.

يتمثل أعظم مهام لمن هم/ن خارج المنطقة في كسب اليسار، والنقابات، والمجموعات، والحركات التقدمية، لدعم حملة المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات (BDS) ضد إسرائيل.

تعمل حملة المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات (BDS) ضد إسرائيل، على إعادة حقوق شعب فلسطين الأساسية إلى قلب اهتمامات حركة التضامن مع فلسطين:

1. إنهاء احتلالها واستعمارها لجميع الأراضي العربية، وتفكيك الجدار؛
2. الاعتراف بحقوق المواطنين العرب الفلسطينيين الأساسية في إسرائيل على أساس مساواة مطلقة؛
3. واحترام وحماية وتعزيز حقوق اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وفق قرار منظمة الأمم المتحدة رقم 194.

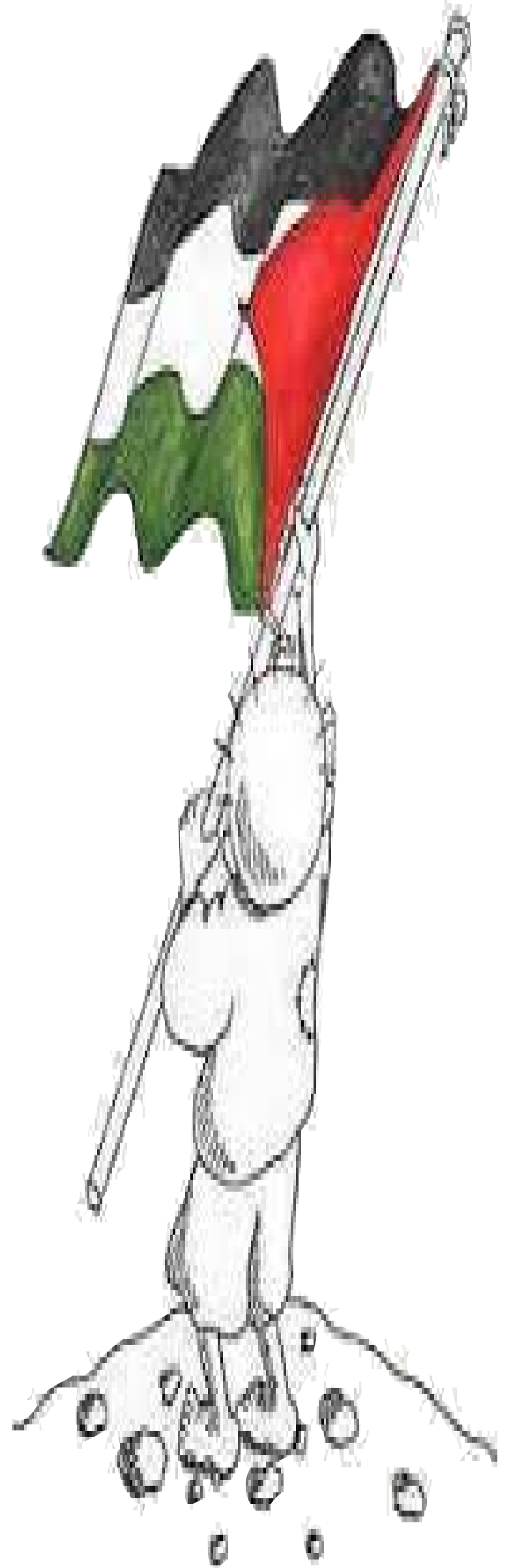
من خلال فرض هذه الأهداف على مؤسسات، ومقاومات القوى الإمبريالية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، سنساهم في منع دعمها لإسرائيل وغيرها من الأنظمة الاستبدادية، وإضعاف سيطرتها على المنطقة.

يتطلب تحرير فلسطين والحالة هذه تحرر جميع الشعوب الرازحة تحت حكم طغاة دمشق، والرياض، والدوحة، وطهران، وأنقرة، وأبو ظبي، والقاهرة، وعمان، وغيرها. كما كتب في صيف عام 2014، أحد ثوار سوريا من مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل: «الحرية، مصير مشترك لغزة، واليرموك، والجولان». يحمل هذا الشعار الأمل في تغيير ثوري إقليمياً، ويمثل استراتيجية التحرر الواقعية الوحيدة.

رابط المقال

<https://lanticapitaliste.org/actualite/international/quelle-solution-en-palestine>

يتطلب تحرير
فلسطين والحالة هذه تحرر جميع
الشعوب الرازحة تحت حكم طغاة دمشق،
والرياض، والدوحة، وطهران، وأنقرة، وأبو ظبي، والقاهرة،
وعمان، وغيرها. كما كتب في صيف عام 2014، أحد ثوار سوريا
من مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل: «الحرية، مصير
مشترك لغزة، واليرموك، والجولان». يحمل هذا الشعار
الأمل في تغيير ثوري إقليمياً، ويمثل استراتيجية
التحرر الواقعية الوحيدة.





لماذا علينا المطالبة بتقليص عدد ساعات عمل أستاذ السلك الابتدائي؟ لماذا عدد ساعات عمل أستاذ السلك الابتدائي طويلة جدًا ومرهقة؟

التلاميذ الذين لا يتحكمون في المعارف الأساسية للمستوى، أو كان بالقسم تلاميذ لهم صعوبات في التحصيل، وكانت ظروف العمل صعبة بسبب نقص التجهيزات بالمؤسسة... زاد العمل مدة ومشقة...

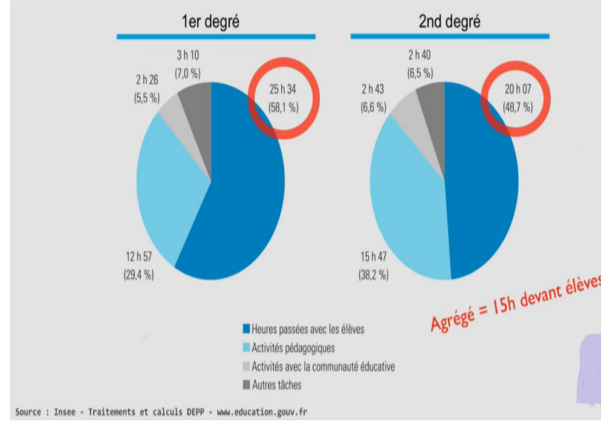
هذا دون الحديث عن الساعات التي يتطلبها إنجاز الأنشطة الموازية التي لا يخلو موسم دراسي منها، والتي يتم إنجازها وتقديمها غالباً خارج أوقات ساعات التدريس؛ إضافة إلى حضور اجتماعات المجالس والجمعيات والأندية بالمؤسسة...

وهذا ما يجعل عدد ساعات عمل أستاذ السلك الابتدائي يزيد على عدد ساعات عمل نظرائهم الموظفين بأكثر من ثلاثة عشرة ساعة أسبوعياً، وعلى عدد ساعات عمال القطاع الخاص بتسع ساعات وفق مدونة الشغل.

لذا يجب المطالبة بـ:

- تقليص عدد ساعات عمل أستاذ السلك الابتدائي أمام التلاميذ إلى 24 ساعة على أقصى خلال الأسبوع بمعدل 5 ساعات يومياً على أقصى؛

- ألا يتعدى عدد التلاميذ بالقسم 24 تلميذاً؛
- تجهيزات تضمن حداً أدنى لظروف عمل لائقة وأمنة، وتحصيل جيد وملائم لكل تلميذ القسم.



بالمجموع تصبح عدد ساعات عمل أستاذ الابتدائي 50 ساعة أسبوعياً.

وبعد التقويم يأتي الدعم والتقوية، فالأستاذ مطالب بتهيء خطط لا تنتهي لدعم التلاميذ المتعثرين، وتقوية مكتسبات المتحكمين منهم، وتختلف هذه العملية بحسب أداء التلاميذ ومستوياتهم، وهو ما لا يمكن تحديد مدته.

كما أن الأستاذ ينبغي له أن يخصص وقتاً لمتابعة ما استجد في ميدانه، مناهجا وطرائقا ووسائل... حسب تنوع البيداغوجيات المعتمدة رسمياً، وهو ما يأخذ من وقت أستاذ متوسط الأداء حوالي ثلاث ساعات أسبوعياً.

عملياً أصبحت عدد ساعات عمل أساتذة السلك الابتدائي 53 ساعة أسبوعياً في حدها الأدنى.

وكما زاد عدد التلاميذ في القسم، وزاد عدد

عدد ساعات عمل أستاذ السلك الابتدائي أمام التلاميذ، المعمول بها، وليس القانونية (لا وجود لنص قانوني بعد)، هو 30 ساعة في الأسبوع.

ويعتبر العديد من خبراء التربية والتعليم أن مقابل كل ساعة تدريس ناجحة يلزم تحضير قبلي لها بين ربع ساعة ونصف ساعة، هكذا ترتفع عدد ساعات عمل أستاذ الابتدائي بزيادة مدة التحضير الأدنى (ربع ساعة مقابل كل ساعة تدريس) إلى 38 ساعة.

بعد التحضير يأتي التقويم الذي يتطلب إعداد عدته وتصحيحها وقتاً إضافياً، يستلزم تصحيح إنجاز كل تلميذ لتمرين متوسط الطول، حوالي دقيقتين، ففي قسم من 30 تلميذاً (مع العلم أن أغلب أقسامنا تتجاوز ذلك العدد)، وبمعدل إنجازين في كل يوم لكل منهم يتطلب تصحيحها 120 دقيقة يومياً، من العمل الإضافي، ما يصل لاثني عشرة ساعة أسبوعياً.

والمثال التالي، صادر عن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا، يوضح ذلك (نسبة العمل اللازم خارج حجرة التدريس أمام التلاميذ حسب كل سلك). في حين لا توجد، على حد علمنا، دراسات من هذا القبيل على الحالة بالمغرب.

مربيات ومربو التعليم الأولي بالمغرب: إفراط في الاستغلال والقهر

طريق جمعيات ظاهرياً، وهي مقاولات وساطة في التشغيل فعلياً، تغطي بشكل غير مشروع من المال العام بطرق احتيالية؛

- إنهاء التشغيل بالعقدة والشراكة المزيفة مع الجمعيات والمؤسسات التي تستثمر في التعليم الأولي كشركات متخفية في ثوب العمل الجمعوي، باستغلال طاقات المربيات والمربين مقابل حد أدنى للأجر بئس وحاط من الكرامة، لا يلائم حجم المهام الموكولة لهم؛

- تعليم أولي عمومي مجاني وجيد للجميع، يضع حداً لظروف العمل بالغة السوء (ما يضع حداً لظروف تربية وتعلم جد سيئة لأطفالنا الصغار).

يا مربيات ومربو التعليم الأولي بالمغرب لننظم ونوحد صفوفنا في لجن تنسيق إقليمية منتخبة ديموقراطية، ثم لجنة تنسيق وطنية خارج تحكّم قيادات النقابات، وفي استقلال عنها، كي نسطر ديموقراطياً أشكالاً نضالية موحدة... وننخرط في أشكال نضال وتنسيق موحدة حتى تحقيق مطالبنا العادلة والمشروعة..

يقومون بها، تضمن عيشاً كريماً، وذلك بالرفع من الأجر بما يعادل السلم 10 في بداية المسار الوظيفي؛

- فتح إمكانيات للتقدم إلى إسطوة بباقي الأسلاك التعليمية وموظفيه؛

- التنصيب على الحق في الحركة الانتقالية وطنياً وجهوياً ومحلياً؛

- تعميم التكوينات مع سنّ التعويضات عنها، واعتبار سنوات الخدمة والشواهد؛

- إقرار التعليم الأولي كسلك من أسلاك التربية والتعليم، والنهوض شمولياً بأوضاعه، بما يضمن جعله عمومياً فعلاً ومجانياً، من خلال إقرار مجابته وتحمل الإنفاق عليه، وتطوير البنيات المادية لأقسام التعليم الأولي من تجهيزات ووسائل، وتوحيد البرامج والمناهج، بدل تركه مجالاً للاستثمار والاعتناء أمام القطاع الخاص؛

- توفير شروط عمل لائقة وأمنة، وظروف تربية وتعلم ملائمة ومريحة للأطفال الصغار.

- إنهاء الوساطة في تشغيلهم عن

والحكومة (الدولة) في إنهاء التشغيل بالعقدة والشراكة المزيفة مع الجمعيات والمؤسسات التي تستثمر في التعليم الأولي كشركات متخفية في ثوب العمل الجمعوي، باستغلال طاقات المربيات والمربين مقابل حد أدنى للأجر بئس وحاط من الكرامة، أو أقل، لا يلائم حجم المهام الموكولة لهم(ن).

- فرض الوساطة في تشغيل مربو ومربيات التعليم الأولي، وما يصاحب ذلك من استغلال من طرف الجمعيات ظاهرياً وشكلياً/شركات فعلياً.

يطالب مربيات ومربو التعليم الأولي بالمغرب بما يلي:

- سحب «النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية والتعليم» الحالي، والعمل على إقرار «نظام أساسي» بديل يضمن إدماج «مربيات ومربو التعليم الأولي بالمغرب» في الوظيفة العمومية، ويجعل التعليم الأولي سلكاً تعليمياً عمومياً مجانياً كباقي الأسلاك التعليمية؛

- إدماجهم(ن) الفوري في نظام الوظيفة العمومية؛

- أجور تتلاءم وحجم المهام التي

«مربيات ومربو التعليم الأولي بالمغرب» لم يطلهم فقط ما طال شغيلة التعليم من حيف وإقصاء، كرسهما «النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية والتعليم»، بل ضاعف ذلك، إذ أنه لا يتضمن «مربيات ومربو التعليم الأولي بالمغرب» بوصفهم جزء لا يتجزأ من الشغيلة التعليمية، ولا يندرج في نظام الوظيفة العمومية، بما يضمن إدماج هذه الفئة في الوظيفة العمومية، وباقي الفئات التي يجري تشغيلها خارج هذا النظام (كفئة المفروض عليهم التعاقد، ومستخدمي الطبخ والحراسة والنظافة...)، ما يجعل منه نظاماً أعرج، ناقص، بعيد كل البعد عن أن يكون نظاماً أساسياً عادلاً منصفاً ومحفزاً.

فعدم الإشارة إلى «مربيات ومربو التعليم الأولي بالمغرب» داخل «النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية» يؤكد بالملاموس:

- استمرار الحيف والإقصاء وحرمان هذه الفئة من حقوقها العادلة والمشروعة؛

- غياب أي إرادة لدى الوزارة